



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

مَسَاعٍ لاحتواء آثار الحظر النفطي الروسي الحرب الجيوسياسية في أوكرانيا قد تغير الطاقة بشكل جذري

سكات مونتغمري

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

مساعٍ لاحتواء آثار الحظر النفطي الروسي الحرب الجيوسياسية في أوكرانيا قد تغير الطاقة بشكل جذري

سكات مونتغمري

ستغير حرب روسيا ضد أوكرانيا بشكل جذري مشهد الطاقة في العالم والجغرافيا السياسية، وقد بدأت هذه التغييرات بالفعل.

إنّ روسيا، بصفتها أكبر مصدّر مشترك للنفط والغاز في العالم، تتمتع بعلاقات مباشرة في مجال الطاقة مع أكثر من عشرين دولة أوروبية، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام وغيرها. وإذا ما أضفنا صادرات الفحم، فإنّ اثنتي عشرة دولة أخرى، بما في ذلك الهند، ستكون ذات صلة بروسيا، وقد استخدمت روسيا هذه الصادرات للضغط السياسي منذ الحقبة السوفيتية.

لكنّ غزو أوكرانيا في انتهاك للقانون الدولي جعل روسيا منبوذة. ولا يهتم عملاؤها في مجال الطاقة بالعقوبات فقط؛ إذ يعيد معظمهم التفكير في الاعتماد على موسكو نفسها. إنهم يرون أنّ شركات كبرى مثل BP و Shell و Equinor و ExxonMobil تخرج من روسيا، ومن المحتمل أنّ تتخلى عن مليارات الدولارات من الأصول، بعد عقود من الاستثمار.

قد تكون العلاقات الروسية الأخرى في ورطة أيضاً، فقد دخلت موسكو في شراكة مع أوبك منذ عام ٢٠١٦ للسيطرة على إمدادات النفط العالمية وأسعاره والتنافس مع الولايات المتحدة، وقد حققت هذه الشراكة، المسماة أوبك بلس، نجاحاً. والآن، نظراً للعقوبات المالية العازلة التي تفرضها روسيا، فإنّ مستقبل موسكو غير مؤكّد.

القضية الأكثر أهمية الآن هي أوروبا، السوق الرئيس لروسيا. فمن الواضح أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعتقد أنّ صادرات بلاده مهمة للغاية بحيث لا يمكن فرض عقوبات عليها وهذه الصادرات تجعل قطاع الطاقة الروسي ذا قيمة لا يمكن مهاجمتها.

مع مغادرة شركات الطاقة الأجنبية روسيا، ستحرم روسيا من رأس المال والخبرة التي تشتد الحاجة إليها. وفي هذا السياق جمّدت إيطاليا قرضاً لمحطة جديدة لتصدير الغاز الطبيعي في القطب الشمالي الروسي. وعلى المدى الطويل، دفعت حرب أوكرانيا إلى انتقال أوروبا بعيداً عن الوقود الأحفوري - وخاصة النفط والغاز الروسي.

استبدال الطاقة الروسية

على المدى القصير ، سيكون من الصعب على العملاء الأوروبيين استبدال النفط الروسي. لكن الخيارات موجودة. وبالنسبة للنفط، تبرز في ثلاث نقاط.

- سيسمح إحياء الاتفاق النووي لإيران بإضافة ١,٢ إلى ١,٥ مليون برميل من النفط يومياً إلى السوق العالمية هذا العام. وتوقعاً لذلك ، تقوم إيران بتحميل ناقلات النفط. وعلى الرغم من عدم وصول كل هذا النفط إلى أوروبا ، فإن نصفه يمكن أن يحل محل ٣٠٪ من واردات النفط من روسيا.

- زيادة إنتاج وتصدير النفط الأمريكي. يُحدث هذا بالفعل رداً على الأسعار التي تزيد عن ٩٠ دولاراً للبرميل. لكن الشركات تحركت بحذر، في محاولة لتجنب الإنتاج المفرط الذي قد يؤدي إلى انهيار الأسعار وربما الإفلاس. حيث يمكن أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة بمقدار مليون إلى ١,٢ مليون برميل يومياً خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة. واعتماداً على الكمية التي تذهب إلى أوروبا ، يمكن أن يحل هذا محل ٣٠٪ أخرى من النفط الروسي في أوروبا.

- الضغط على السعودية لرفع الإنتاج. ومع أن هذا لم ينجح حتى الآن، إلا أن الحرب في أوكرانيا قد تغير الأمور. وجدير بالذكر هنا أن التقديرات تشير إلى أن أوبك ، بقيادة السعوديين ، لديها ما بين ٣,٧ مليون و ٥ ملايين برميل يومياً من طاقة إنتاج النفط الفائضة المتاحة. وقد يؤدي ارتفاع ١,٥ مليون برميل يومياً إلى تعويض ٤٠٪ أخرى من اعتماد أوروبا على روسيا.

خيارات الغاز الطبيعي

تعتمد أوروبا على الغاز الطبيعي الروسي أكثر من اعتمادها على النفط، وللمساعدة في التخفيف من حدة الأزمة، قامت الشركات الأمريكية بشحن ٦٠ شحنة من الغاز الطبيعي المسال عبر المحيط الأطلسي. وبذلك ، قد يتمكن بعض مصدري الكهرباء من توجيه الكهرباء إلى الدول المجاورة التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي.

أما بالنسبة لعقود الغاز الطبيعي في آسيا، فإن الولايات المتحدة لا تملك ذروة قدرة تصدير كافية لتحل محل الإمدادات الروسية. لكن المزيد قادم: فمن المقرر أن ترتفع السعة القصوى للولايات المتحدة إلى ١٣,٩ مليار قدم مكعب يومياً في عام ٢٠٢٢ و ١٦,٣ مليار قدم مكعب

يوميًا بحلول عام ٢٠٢٤. كذلك تهدف قطر إلى زيادة طاقتها الإنتاجية بشكل كبير بحلول عام ٢٠٢٧. وستضمن احتياطات الغاز الموسعة حديثاً في شرق إفريقيا-غينيا وشرق البحر المتوسط محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

لا يعدُّ أيُّ من هذا خبراً ساراً بالنسبة لروسيا ، التي تصدر ٧٠ في المائة من غازها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

الأمن على المدى الطويل من خلال إزالة الكربون

أدت الحرب في أوكرانيا إلى حشد الدعم لتسريع الصفقة الأوروبية الخضراء الخاصة بالاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا المشروع الضخم إلى جعل القارة محايدة مناخياً بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال وضع المخاوف المناخية في قلب سياسة الطاقة.

وقد تمت الموافقة على هذا المشروع في عام ٢٠٢٠ ، وهو يتضمن حزمةً من التدابير المعروفة باسم «الطاقة النظيفة لجميع الأوروبيين» ، المصممة للدول الأعضاء لتبنيها القانون. تغطي الخطة كلَّ مجالٍ رئيسٍ لاستخدام الطاقة، من المباني والكفاءة إلى أسواق الكهرباء، مع التركيز على التحول إلى مصادر خالية من الكربون ومنخفضة الكربون.

أدت الاعتراضات حول خيارات الطاقة الوطنية إلى إبطاء التقدم حتى الآن. ارتفعت أصوات بعض المراقبين في عام ٢٠٢١ عندما وافق الاتحاد الأوروبي على تصنيف الطاقة النووية على أنها «طاقة نظيفة منخفضة الكربون». وفي غضون ذلك ، أعلنت فرنسا مؤخراً عن خطط لبناء ٦ إلى ١٤ مفاعلاً متقدماً جديداً لتحسين أمن طاقتها والحفاظ على حالة انبعاثاتها المنخفضة.

وأخيراً يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى المضي قدماً بقوة أكبر مع المصادر غير الكربونية، بما في ذلك الطاقة المتجددة والطاقة النووية والهيدروجين الأخضر.

المصدر: آسيا تايمز

<https://asiatimes.com/2022/03/ukraine-war-explodes-energy-geopolitics/>